مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

م.د.احمد مشعان نجم(*)

الملخص

إنَّ مفهوم القوة رغم مدلولاته غير الواضحة وغير المعروفة كان من أكثر المعايير في العلاقات الدولية غموضاً وعدم الوضوح ومع ذلك كان أكثر المعايير أهمية وتأثيراً في سير العلاقات الدولية, ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم منذ ذلك الغموض في معنى القوة وأستخدامها كعامل من عوامل العلاقات الدولية ومحرك من محركاتها كان شديد الأختلاف والمفارقة من حالة إلى حالة ومن باحث إلى آخر, إلا أنَّه قد تصنف القوة على أنَّها المكانة الدولية التي تتمتع بها الدولة في المحيط الدولي وهنا هي عبارة عن تشكيل هيكل من القوى تشكلها الدولة مثل الاقتصادية والسياسية وطبيعة النظام السياسي والقوة العسكرية والمفاهيم الايدلوجية والنظام الدولي وطبيعته الهرمية والتحولات السياسية الدولية ثم أضيف إليها القدرات المعرفية والاختراعات التقنية وتركيبة المجتمع المدني ومدى تجانس المجتمع وقدرة الدولة لتمثيل المصالح الاجتماعية المحلية وقدرتها على التعبير عن القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية في سياستها الخارجية.

The concept of power despite its implications unclear and unknown was one of the most standards in international relations ambiguity and lack of clarity, however was more standards important and influential in the conduct of international relations, and since that time until today since that ambiguity in the meaning of power and use it as a factor of international relations factors and drive the engines were very different and irony from case to case and from researcher to another, but it may be classified force as the international status enjoyed by the state in the international ocean and here is a structure formed of forces posed by the state, such as economic and political nature of the political system and military

(*)كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.

power and concepts ideology and the international system and the hierarchical nature of international political shifts and then added to cognitive abilities and technical inventions and the combination of civil society and the extent of the homogeneity of society and the state's ability to represent local social interests and their ability to express their social, cultural and political forces in its foreign policy.

المقدمة

إنَّ مفهوم القوة رغم مدلولاته غير الواضحة وغير المعروفة كان من أكثر المعايير في العلاقات الدولية غموضاً وعدم الوضوح ومع ذلك كان أكثر المعايير أهمية وتأثيراً في سير العلاقات الدولية, ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم منذ ذلك الغموض في معنى القوة وأستخدامها كعامل من عوامل العلاقات الدولية ومحرك من محركاتها كان شديد الأختلاف والمفارقة من حالة إلى حالة ومن باحث إلى آخر, إلا أنَّه قد تصنف القوة على أنَّها المكانة الدولية التي تتمتع بها الدولة في المحيط الدولي وهنا هي عبارة عن تشكيل هيكل من القوى تشكلها الدولة مثل الاقتصادية والسياسية وطبيعة النظام السياسي والقوة العسكرية والمفاهيم الايدلوجية والنظام الدولي وطبيعته الهرمية والتحولات السياسية الدولية ثم أضيف إليها القدرات المعرفية والاختراعات التقنية وتركيبة المجتمع المدني ومدى تجانس المجتمع وقدرة الدولة لتمثيل المصالح الاجتماعية المحلية وقدرتها على التعبير عن القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية في سياستها الخارجية.

اشكالية الدراسة:

تتمثل اشكالية الدراسة بعدم اليقين فيما اذا كانت القوة هي التي تؤدي الى خلق مكانة متميزة للدولة, او ان المكانة هي التي تؤدي الى خلق قوة متميزة للدولة في العلاقات الدولية, بعبارة اخرى ان القوة هي قاعدة المكانة او العكس, الامر الذي اثار عدة تساؤلات تبحث عن اجابات مهمة لعل ابرزها:

- **ما هو مفهوم المكانة في العلاقات الدولية؟ وما علاقته بالمفاهيم الاخرى؟**
- **ما علاقة مفهوم المكانة بمفهوم القوة والقدرة والتأثير والسلطة وغيرها من المفاهيم؟**
- **ما هي اهم مقومات المكانة في العلاقات الدولية؟**

- ما هي وسائل تنفيذ سياسات المكانة في العلاقات الدولية؟
- هل ان المكانة الدولية انعكاس للقوة ام ان القوة هي انعكاس للمكانة الدولية؟
- هل ان مفهوم القوة بحد ذاته يعد عامل حاسم لمسالة تحديد مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي, ام ان ثمة متغيرات اخرى لها دور اساس في ذلك؟
- هل ان مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي تحدد قوة الدولة بمفهومها الاجمالي ام ان هناك ثمة عوامل اخرى تدخل في اطار هذه القوة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من ان ثمة علاقة بين مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي وبين مجموعة القدرات الداخلية والخارجية التي تتمتع بها الدولة والتي تشكل بمجموعها قوة الدولة, والتي تترجمها بشكل فاعل ومستقل الى سلوك سياسي خارجي, يؤمن لها مكانة متميزة في النظام الدولي, يعمل على الحفاظ على وجودها ويحقق لها اهدافها على المدى البعيد, وعليه سوف تحاول الدراسة استجلاء هذه حقائق هذه الفرضية والسعي لإثباتها او تعديلها او نفيها.

منهج الدراسة:

ان موضوع الدراسة تتطلب الاستعانة بمجموعة من المنهاج العلمية والتي من شانها ان تكشف عن الحقيقة العلمية للدراسة وذلك بحسب موضوع قيد الدراسة, لذلك تمت الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان اوجه الشبه والاختلاف او التمييز بين ظاهرة الدراسة قيد البحث وبين مثيلاتها المتفرعة عنها بالمنهج النظم المفتوحة لدراسة مدخلات الظاهرة قيد البحث ومن ثم امكانية دخولها في اطار العمليات الخاصة بها وصولا الى المخرجات, لتحليل الظاهرة بكل المتغيرات المحيطة بها وما ينتج عنه من تداعيات ونتائج كمخرجات للعملية النظمية وبيان حقيقة الظاهرة وتأثيراتها المختلفة.

هيكلية الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة من الناحية الهيكلية فضلا عن المقدمة والخاتمة الى ثلاث مطالب اساسية، إذ يبحث المطلب الاول مفهوم المكانة في العلاقات الدولية حيث يتناول مفهوم المكانة, فضلا عن علاقته بالمفاهيم الاخرى ذات العلاقة الوثيقة او قريبة منه, اما المطلب الثاني, فيبحث في دراسة مقومات المكانة الدولية والتي تتضمن مقومات رئيسة

ومقومات ثانوية, في حين يبحث المطلب الثالث في دراسة سياسات تنفيذ المكانة والتي تقسم الى سياسات دبلوماسية وسياسات عسكرية.

المطلب الاول: مفهوم المكانة

إن تحديد مفهوم المكانة في العلاقات الدولية, يتطلب منا تحديد ما هية المكانة ابتداءً بشكل عام, ومفهومها في العلاقات الدولية بشكل خاص, فضلاً عن ضرورة تحديد علاقة هذا المفهوم بالمفاهيم الاخرى القريبة منه وذات العلاقة الوثيقة به وعليه سوف نتعرف على هذا المفهوم وكالاتي:

اولاً: مفهوم المكانة في العلاقات الدولية

تعرف المكانة لغةً بأنَّها(المنزلة التي يتحلى بها صاحب المكانة, والمكانة جمعها مكانات وهي المنزلة ورفع الشأنَّ, يقال مثلا: أنَّ فلاناً له مكانة عند قومه, أي يتمتع بمنزلة متميزة عن بقية القوم)[1].

في علم الأجتماع السياسي يعرف(روبرت بيرستيدت Robert Bierstedt) المكانة بالقول بأنَّها "أحد مصادر القوة الاجتماعية, وأحد أكثر العوامل أهمية التي تميز إنسان عن إنسان وجماعة عن أُخرى", فقد لاحظ أنَّ الطبقات التي تتمتع بمكانة عالية تمتلك قدراً أكبر من القوة, ومن نتائج هذا العامل -المكانة- يأتي ما يسمى بالتدرج الطبقي(Stratification) المعقد في المجتمعات الحديثة[2], أما في علم السياسة, فيقصد بالمكانة الدولية هي الأحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي[*] لدولة من الدول في مسائل ترتكز على الأتفاقيات الدولية والأعراف الدبلوماسية[3], فالدولة لا يمكنها أنَّ تعيش لنفسها فقط, فهي عضو في مجتمع الدول ولكل منها حقوق وواجبات[4], كما تعرف أيضاً بأنَّها الوزن السياسي للدولة في ظل النظام الدولي[*], فمكانة الدولة في بنيان النسق الدولي[**] تحدد إلى حد بعيد سلوكها إزاء الدول الأُخرى, فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي Stratification) للوحدات الأساسية, ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقا لمجموعة من المُؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا(Topdogs (T ووحدات دنيا(Underdogs (U, فإذا تصورنا أنَّ المُؤشرات التي تحدد مكانة الدولة في النسق هي: القوة العسكرية, ومستوى التصنيع, والمستوى العلمي, ومستوى الدخل الفردي, والاصالة الحضارية, فأنَّه من المتصور أنَّ تتمتع وحدة معينة بمكانة عالية بالنسبة للمُؤشرات الخمسة(TTTTT), أو أنَّ تتمتع وحدة أُخرى بمكانة دنيا بالنسبة لتلك المُؤشرات الأُخرى(UUUUU), وهذه الوحدات تتسم بتوازن المكانة بمعنى أنَّ مكانتها بالنسبة لكل مُؤشرات المكانة الدولية متوازنة, بيد أنَّ

بعض الوحدات قد تتمتع بمكانة عليا بالنسبة لبعض المُؤشرات ومكانة دنيا بالنسبة للمُؤشرات الأُخرى(TUTTU) مثلا, وهي الوحدات التي تتسم بعدم توازن المكانة[5].

ثانياً: علاقة المكانة بالمفاهيم الاخرى

المكانة(المنزلة) في العلاقات الدولية هي المكافئ الوظيفي لدور السلطة في السياسة الداخلية, وعلى نحو مفهوم السلطة, ترتبط المكانة إرتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة لكنها متميزة عنه, القوة كما عرفها (ماكس فيبر) هي "احتمال أنَّ يكون أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية في موقف يمكنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة, وبصرف النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال", والسلطة هي "احتمال أنَّ تطيع مجموعة معينة من الاشخاص امراً ذا مضمون محدد", وهكذا فأنَّ القوة والمكانة تعملان لضمان أنَّ تطيع الدول الصغيرة في النظام أوامر الدولة أو الدول المسيطرة[6], أي وكأننا نرى ان هناك من يركز على علاقة التابع والمتبوع.

وكما يلحظ أيضاً أنَّ المكانة ترتبط وتقترن بالقوة والهيبة بالنسبة للدول, كما هو الحال بالنسبة للأفراد, ولا سيما أنَّ القوة تنضج من خلال الحيوية الاقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية, وبما أنَّ القوة قيمة نسبية فأنَّ الدول تجري تقييماً على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع وضع الحكومات الأُخرى وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأُخرى وتحقيق الكفاية الاقتصادية, بينما يراد بالهيبة الدولية, الأحترام الذي منحه المجتمع الدولي للدول وترتكز على تصورات للقوة أو المنافسة أو على السمعة في أحترام الاتفاقيات الدولية[7], كما مرَّ بنا سابقاً, فالقوة هي المحدد الأساس لمدى قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية وتدعيمها في المجتمع الدولي[8].

المكانة هي سمعة القوة, والقوة العسكرية على وجه التحديد, وفي الوقت الذي تشير فيه القوة إلى قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية وما يتصل بها, فأنَّ المكانة تُشير بالدرجة الأولى إلى تصورات الدول الأُخرى لإستطاعة دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك, وبلغة النظرية الإستراتيجية المعاصرة, تنطوي المكانة على مصداقية قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأُخرى أو أرغامها من أجل تحقيق أهدافها[9], فالحرب ما هي إلا أستمرار للسياسة كما عبر عنها(كلاوز فيتز)[10], وتعد القوة ولاسيما العسكرية منها الأداة الفاعلة والحاسمة في الحرب, فالحكومات التي يجب أنَّ تثبت بأستمرار إرادتها وقدرتها على القتال, ربما

لا تملك من الهيبة ما يكفي تماماً للسياسات التي تتورط فيها, شأنَّها شأنَّ البنوك التي يجب أنَّ تقدم بأستمرار دليلاً ملفتاً للأنظار, عن قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ولكن لا تملك القدر الكافي تماماً من الائتمان الذي يتماشى مع نطاق وأسلوب جميع الأنشطة الاقتصادية التي تحاول القيام بها, فقصور الهيبة, مثله مثل نقص الائتمان, ليس مسألة طفيفة[11], بل حاسمة التأثير في تقديم تصورها عن هيبة الدولة.

هنا لا بد من الإشارة إلى بعض المسائل وهي: أولاً, على الرغم من أنَّ المكانة إلى حد كبير دالة في القدرات الاقتصادية والعسكرية, فأنها تتحقق بالدرجة الأولى عبر الأستخدام الناجح للقوة بمعناها الشامل عبر توظيف القوة المتاحة, أي القدرة بمعنى أشمل ولا سيما من خلال النصر في الحرب, والأعضاء الأكثر هيبة ومكانة في النظام الدولي هم الدول التي أستخدمت القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية بنجاح, ومن ثم فرضت إرادتها على الآخرين, ثانياً, القوة والمكانة لا يمكن قياسهما وحسابهما في النهاية, ولا يمكن أنَّ يعرفا عن طريق أي عملية حسابية استنتاجية, بل يعرفان عند اختبارهما فحسب, لا سيما ما يسمى بحرب الهيمنة أي السعي للنفوذ والسيطرة, تحديد الترتيب الهرمي الدولي للهيبة أو المكانة ومن ثم تحديد من هي الدول التي ستحكم النظام الدولي بالفعل[12].

وفي هذا الصدد, اقترح ريمون ارون **R.Aron** بأنَّ يجمع عوامل قوة في: الوسط, والوسائل, ومقدرة العمل الجماعي, أي في[13]:

1. المكانة التي تحتلها الوحدة السياسية.
2. الموارد المتاحة والمعرفة التي تعين على تحويلها إلى أسلحة الرجال وفن تحويلهم إلى جنود.
3. مقدرة العمل الجماعي, والتي تتمثل في حسن النظام في الاجهزة العسكرية والمدنية, وفي صلابة تضامن المواطنين في الخير والشر.

كما تتأثر المكانة بطبيعة البيئة الإقليمية والبيئة الدولية ولا سيما أنَّ هاتين البيئتين تتضمنان مصالح دولية لأطراف دولية قد تكون فاعلة في النظام الدولي, فبالنسبة للبيئة الدولية يلحظ أنَّ الدولة تكتسب مكانتها من خلال الهيبة التي تضفيها القوة فتكون مكانة مرتكزة على تصورات القوة أو المنافسة كما في حالة الدول الكبرى[14], ذلك أنَّ الدول في حالة من التفاعل المستمر سواء بصورة ايجابية أو سلبية دون أنَّ يُؤدي ذلك إلى إمكانية عزلها عن بقية اللاعبين كما يرى ذلك(ديفيد هيوم)[15], مما يُؤدي الى احداث توازن قوى جديد.

من ناحية أُخرى تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها(prestige) واضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي مما يساعدها على تحقيق أهدافها سواء تمثلت هذه في الحفاظ على الوضع الدولي القائم وفي ذلك يقول مورجانثوMorgenthau: "إنَّ الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى, بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية, أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أنَّ يعتقدوا أنَّها تملكها", ويقول مورجانثو Morgenthau أنَّ سياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنَّها قوية, وبالشكل الذي يمكنها من تجنب أستخدام العنف في تحقيق أهدافها[16], ويضرب مورجانثوMorgenthau امثلة لذلك بالإمبراطورية الرومانية التي يقول أنَّ الفضل في العمر الطويل الذي عاشته مقارنة بغيرها من الامبراطوريات الاستعمارية كان يرجع إلى الأحترام العميق الذي كان يفرضه الاسم الروماني على المناطق التي خضعت لحكم روما, وأيضاً فقد اعتمدت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية في نصف الكرة الغربي على سمعة قوتها التي لا تقبل التحدي وليس على ممارسة القوة نفسها بصورة فعلية, ولقد كان هذا التفوق الأمريكي من الوضوح بحيث كانت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها كافية لتأمين المركز الذي تريده لنفسها في هذه المنطقة من العالم[17], أي كذلك من خلال ما تولده من قناعات لدى وحدات النظام السياسي الدولي عن طريق توظيفها لقواها المختلفة.

مدى نجاح أي محاولة ممارسة القوة سيكون معتمداً على ثلاثة أشياء: مهارة المستخدم، فيما إذا كان لديه موارد قوة كافية للمهمة في متناول اليد، وعما إذا كانت الموارد المستخدمة والمتاحة هي تلك المناسبة, (على سبيل المثال، كان أحد أسباب الأنسحاب السوفيتي(السابق) من أفغانستان، أستخدامه الموارد العسكرية لحماية الحكومة، ولكن ليس النفوذ السياسي والمصداقية مع السكان الأصليين لتقويض الدعم لـ"المتمردين"), وثمة عامل آخر والتي يمكن أستخدامها لحل المطالب المتنافسة داخل وبين الدول والجهات الفاعلة العالمية الأُخرى هو النفوذ والتأثير[18], أي أنَّ مهارة التوظيف ستكون لها الصدراة في أحيان كثيرة تفوق توافر الإمكانات في حد ذاتها.

فالقوة هي المقدرة على تحقيق النتائج التي يريدها مخططو السياسات[19], وهو ما يعني ان القوة هنا تشك الجانب المعنوي او الكامن من خلال النتائج المتحققة وفق مدركات صانع القرار وحسب ما يسعى الى

تحقيقه من نتائج ليعبر عن جانب من جوانب القوة المتمثل بالجانب المعنوي, دون اغفال الجانب المادي للقوة.

وتتعدد الصور والمظاهر التي تتخذها القوة, وفي جميع الاحوال لا توجد دولة من دون أنَّ تكون القوة هي جوهر الأُسس التي تستند إليها, وتقوم سياسة القوة القائمة, بدور بارز في بيئة النظام العالمي الجديد بوصفها أساساً للتأثير المتبادل بين الدول, وذلك عندما تعكس أوضاع هذه الدول القوة والسلطة-الفعليتين أو المحتملتين- للدول, بحيث يبنى النظام العالمي الجديد على الإدراك الكامل من قبل كل دولة لموقعها النسبي(مكانتها في النظام العالمي) ضمن هذا النظام وإلتزام حدود هذا الموقع والوفاء بمتطلباته, وكذلك إدراك الأدوار الخاصة بكل اللاعبين الفاعلين الآخرين داخل النظام العالمي الجديد وأحترام هذه الأدوار[20].

وعليه يمكن القول, أنَّ الرغبة في المكانة تُعد شكلاً من أشكال الرفاهية الدولية، لا تسعى إليها الدولة إلا بعد تحقيقها لأمنها الوطني وقدر كبير من الأستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والاجتماعي[21].

إنَّ أطراف العلاقات الدولية يختلفون في قدراتهم بشكل كبير[22], وعلى أساس هذا التباين تصنف الدول إلى قوى عظمى وصغرى بحسب التباين في درجات القوة, فضلاً عن وجود قوى متوسطة أو من الدرجة الثانية أو ضعيفة, وثمة قوى عالمية أو عملاقة, ولا يوجد معيار موضوعي واضح لتحديد انتماء الدولة إلى طائفة معينة[23], وهذا يعني أختلاف مكانتهم في النظام الدولي وموقع كل طرف منهم بحسب ما يتمتع به من قدرات تمكنه من تحقيق هذه المكانة, إلا أنَّ هذه القدرات ليست كافية بحد ذاتها, بل لا بد من توافر الارادة على توظيفها وتوفير السياسات المناسبة لأستخدامها بما يحقق لها مكانتها التي تسعى إليها في هيكل النظام الدولي.

يتضح مما سبق، أنَّ القوة هي قاعدة وأساس المكانة وليس العكس وعليه فأنَّ المكانة هي إحدى مكونات القوة وهي نتيجة لوجود القوة, فلا يمكن للمكانة أنَّ تتحقق ما لم تكن هناك مقومات للقوة تملكها الدولة, يمكن عن طريقها أنَّ تحقق المكانة اللائقة بها في هيكل النظام الدولي وفق الترتيب الهرمي له, بعد أنَّ تترجم هذه القدرات والمقومات إلى واقع عملي يتيح لها أنَّ تعكس مكانة تتوافق مع هذه القدرات من القوة, إلا أنَّ هذه القدرات بحاجة إلى أدوات ينبغي على الدولة أستخدامها لأجل تحويلها إلى واقع ملموس وهو ما سنبحثه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: مقومات المكانة الدولية

تختلف الدول بتأثيرها ونفوذها ومكانتها في العلاقات الدولية بأختلاف طبيعتها ومقوماتها من دولة إلى أُخرى[24], إلا أنَّ مقومات المكانة الدولية والتي ينبغي أنَّ تتوافر لدى الدولة لا بد من الإشارة أولاً إلى أنَّ الدول قد تملك من العديد من العناصر المادية للقوة, كالقاعدة الصناعية القوية والعدد الكبير من السكان والمستوى المتطور من التقنية, والموارد المهمة, كما أنَّها قد تمتلك العديد من العناصر غير المادية كالمستوى المرتفع من الروح المعنوية, والقيادة القوية, والمستويات العالية من التعليم, ورغم ذلك, فأنَّها قد لا تكون قادرة أو راغبة في ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي, ومن ناحية أُخرى فأنَّ بعض القادة السياسيين كالرئيس اليوغسلافي السابق(تيتو), والرئيس المصري الأسبق(جمال عبد الناصر), ورئيس وزراء الهندي الأسبق(نهرو), قد مارسوا نفوذاً في المجتمع الدولي يفوق كثيراً القدرات المحدودة التي تمتلكها دولهم[25].

ويتفق الكثير من الباحثين على أنَّ العوامل الحاسمة في تحديد نسق أو ترتيب القوى ضمن هيكلية النظام العالمي الجديد تأتي من خلال القدرات الاقتصادية والعلمية والعسكرية والديموغرافية والثقافية والتعليمية, ومع ذلك, فأنَّ تلك القدرات جميعها يمكن أنَّ تكون من دون فائدة, أنَّ لم تستثمر على أُسس راسخة وبفاعلية ونشاط في تطوير وتعزيز مكانة الدولة على المستوى الدولي والعالمي[26], أي أنَّ المؤشر الرئيس هو في توظيف القوة لا مجرد أمتلاكها.

من جانب آخر, لقد تعددت آراء الكتاب والمفكرين حول عناصر المكانة بتعدد المجالات التي تم التطرق اليها، وهنا سوف يتم التطرق إلى تصنيف المقومات إلى عناصر مباشرة وأُخرى غير مباشرة أو أولية وثانوية حيث في الظروف الاعتيادية يكون أثر المقوم الأول مهماً وخطيراً على حصيلة ممارسة القوة بدرجة أكثر وأكبر من المقوم الثانوي وعليه تصنف المقومات إلى:

أولاً- العوامل الرئيسة أو المادية وتشمل[27]:

أ- العوامل الأولية أو المباشرة وتشمل: العامل الجغرافي(المساحة, والموقع, والمناخ, وطبيعة والتضاريس, والحدود), والمواد الأولية, والتقنية, والسكان(حجم السكان, وكثافته, والتركيب الاجتماعي), والاقتصاد الوطني(الإنتاج الكلي, والإنتاج بمعدل الفرد, وانتاج السلع الانتاجية, والاستهلاك, وتراكم رأس المال الوطني, ومعدل نمو الاقتصاد الوطني, والنظام المالي, والتجارة الخارجية), والقاعدية

العسكرية(عدد القوات المسلحة, والنفقات الحربية, وأنظمة الأسلحة, والمؤسسات الحربية, ومستوى الكفاءة الحربية, والصناعة الحربية)[28].

ب- العوامل الثانوية وتشمل: الأوضاع السياسية(أستقرار نظام الحكم, والقيادة, وطبيعة نظام الحكم), والعامل الاخلاقي والاجتماعي(المعنويات الوطنية, والتماسك الاجتماعي, والايمان بالحق).

ثانياً- العوامل المعنوية: وتشكل الإطار الذي تتحرك فيه العوامل المادية, والبوصلة التي تتحرك فيها هذه العوامل على أساسها, بعبارة أُخرى فأنَّ العوامل المعنوية هي التي تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما, وعلى هذا فأنَّ قيمة العوامل المادية تتوقف على كيفية استثمارها, فمن الممكن أنَّ تهدر وتبدد, ويمكن أنَّ توظف بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة, وقد لا يحدث ذلك وهو ما يجعل للعوامل المعنوية أثراً حاسماً في مقومات قوة الدولة ومكانتها, وهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: الإرادة القومية, الأهداف الإستراتيجية, القدرة الدبلوماسية[29], فضلاً عن الاديان والثقافات والمعتقدات والأخلاق[30], وهذا ما يخلق تناغماً وأنسجاماً ما بين هذه المتغيرات والعوامل وصهرها في بوتقة الهدف المنشود للدولة.

وإذا ما أردنا معرفة هذه العوامل بشيء من التفصيل, فلا بد من تقسيمها وكالآتي:

أولاً- العوامل الرئيسة وتشمل:

أ- العوامل الأولية وتشمل :

1. العامل الجغرافي: ثمة رأي يردده علماء الجيوبوليتكس وهو أنَّ موقع الدولة الجغرافي يعد من بين العوامل التي لها تأثير كبير على مستوى مشاركتها في المجتمع الدولي, كما ينعكس بصورة أو أُخرى على قوتها القومية التي تحاول أنَّ تُؤثر بها في مواقف وسياسات الدول الأُخرى[31], وله أهمية كبيرة في تشكيل الدول الإقليمية[32], إذ أنَّ بعض الدول تتمتع بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية, فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد, والحجم, والأرض القابلة للزراعة, والموقع[33], ويُعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية, حيث قال(نابليون) أنَّ سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها, قول لا زال راسخ في الأذهان, ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأنَّ هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة وقد اطلق على هذه الصلة بعلم الجغرافية السياسية

والجيوبولتكس, وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية وعلى علاقاتها الخارجية, وقد ظهر علماء في هذا الميدان منذ أوآخر القرن التاسع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدولة مثل الالماني(راتزل) صاحب نظرية المجال الحيوي القائمة على الموقع والمساحة والتي سرعان ما تأثرت بها المدرسة النازية الالمانية والتي دفعت بأفكارها المتطرفة المانيا إلى الدخول في كارثة الحرب العالمية الثانية كأحد اسبابها, فضلا عن نظريات ماكندر(نظرية قلب العالم) ونظرية ماهان حول القوة البحرية[34], وتُعد الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في سياسة الدولة, وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً, أنَّ أهمية هذا العامل واضحة بالنسبة لبعض الدول مثل بريطانيا, حيث أنَّ الحاجز المائي الذي يعد فاصلاً بينها وبين القارة الأوروبية الأثر الرئيس في سياستها على مر التاريخ وعن طريق هذا الحاجز استطاعت بريطانيا وقف حملات نابليون لها في القرن التاسع عشر وهتلر في منتصف القرن العشرين ويوليوس قيصر وفيليب الثاني[35], وكان موحد المانيا(بسمارك) يعدُ أنَّ الجغرافية هي العنصر الدائم في السياسة[36], إذ أنَّ الاتفاق بين المختصين قائم على وجود الصلة ما بين العامل الجغرافي والعلاقات الدولية[37], أما بالنسبة للمساحة فأنَّ لها أهمية في التأثير على سياسة الدولة الإقليمية والعالمية وما زالت كثير من الأزمات الدولية تتصف بالخلافات بشأنَّ بقع إقليمية أو حدودية, وإذا كان التقدم التكنولوجي والتطور في صناعة الأسلحة قد قلل نسبياً من أهمية العامل الموقع الجغرافي والحدود الطبيعية إلا أنَّ هذا لا يعني انتفاء اهمية الموقع الجغرافي والحدود الطبيعة[38], فالمساحة ما زالت تحتفظ ببعض أهميتها وأنَّ تصور واغراض وسبل المجتمع هي المتحكمة بأهمية الجغرافية, ويتأثر الدور الذي يمكن أنَّ تقوم بها الدولة في العلاقات الدولية تأثراً كبيراً بالموقع الذي تحتله الدول على خريطة العالم[39], وينظر إليه من ثلاث زوايا: الأولى من الناحية الفلكية أي خطوط العرض والطول والثانية من ناحية اليابسة والمساحات المائية والثالثة من ناحية الدول المجاورة لها, فتاريخ الحضارات بصورة عامة ينحصر بين خطي 20-60 شمالاً, والدول البحرية يُميل سكانها للأتصال بالعالم الخارجي ومن ثم يكون لديها بوادر التوسع الخارجي, في حين أنَّ الدول الصغيرة التي تتآخمُها دول كبرى متنافسة تتعرض لضغوط كبيرة ترغمها للاحتماء بإحدى الدول أو تصبح فريسة للتوسع من جانب هذه الدول, وتاريخ بولندا يعطي انموذجاً حياً بتعرضها للانقسام لأكثر من مرة كونها واقعة بين

روسيا وبروسيا والنمسا[40], وبالقياس إلى الفرض القائل بأنَّ العمل المنظم يتم انجازه على احسن نحو في نطاق مجموعات إقليمية, فالصلات الإقليمية وما يصاحبها من وشائج التقارب تقابلها عداوات إقليمية راسخة الجذور, وعامل القرب الجغرافي قد يشكل اخطاراً ترغب الدول في تقليلها بالهروب إلى العالمية بدلاً من إصطناع الجهود التعاونية التي تُؤثر الدول استغلالها لنفسها في داخل حدودها ووراء استارها, وبذلك تتخذ صفة المجموعة الشمسية, حيث تدور الكواكب الصغرى حول الشمس المركزية, وإذا ما تصورنا عالماً مقسماً إلى كتل إقليمية أمريكية, وبريطانية, وسوفيتية(سابقاً), فهي لا تتعدى أنَّ تكون مناطق نفوذ لصالح الدول الكبرى[41], وأخيراً فأنَّ المناخ يؤثر تأثيراً كبيراً في انتاج الأرض وفي خواص سكانها[42], وتعد تركيا واحدة من دول العالم التي اكتسبت أهمية إستراتيجية خاصة, تتميز بها عن غيرها من الدول والمناطق بحكم موقعها الجغرافي واحتوائها على ممرات مائية تصل بين بحرين كالدردنيل والبسفور[43], إذا ما ارادت تركيا التحكم بالعبور الى البحر الابيض المتوسط من البحر الاسود كميزة إستراتيجية تتمتع بها[44], وعليه نرى مدى تأثير العامل الجغرافي في سياسة الدولة نحو تحقيق مكانة مرموقة.

2. العامل الاقتصادي: إنَّ العامل الاقتصادي طريق رئيس للقوة الدولية[45], فالموارد المادية الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم قوتها السياسية, فقدرة الدولة الانتاجية لا تضمن مستوى معيشياً مناسباً لمواطنيها فحسب, بل تقدم أيضاً العناصر الضرورية لضمان أمنها القومي ولتحقيق الأهداف الأُخرى التي تسعى إليها الدولة[46], والمقصود بذلك أساساً هو ذلك المستوى من التطور الذي حققته الدولة في مجال كفاءة توظيفها لمختلف عناصر قوتها الاقتصادية والصناعية مما يعطيها ميزة نسبية على غيرها من الدول, ودون هذا التوظيف الكفء, تصبح مواردها مهدرة وعاطلة ولا قيمة حقيقية لها[47], ويرتبط هذا العامل بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات, ومنح المساعدات الاقتصادية, وتبادل الثروات والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية, والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية, ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية, وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية, والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج, وكافة اشكال المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية, والتعاون الإقليمي, فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول, لا تُؤثر فقط على رفاهية الشعوب, وأنَّما على أمن الدول[48], وأنَّ اقتصاداً قوياً

نابضاً بالحياة يعد في حد ذاته مصدراً للقوة, مثله مثل القوة العسكرية[49], وأنَّ الموارد الاقتصادية من الممكن أنَّ تقدم سلوك القوة الناعمة مثلما تقدم السلوك العنيف, كما هو حال القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي في نهاية الحرب الباردة, والصين الشعبية حالياً في توظيف القوة الناعمة للجانب الاقتصادي كأنماذج للقوى الأُخرى[50], وعليه فالاقتصاد هو أُس السياسة وأساسها.

3. المواد الأولية: ويقصد بها المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد[51], وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة ولا سيما القوة العسكرية, عملية واضحة, فالحديد مثلا يدخل في صناعة الأسلحة والالمنيوم في صناعة الطائرات والنفط كقوة محركة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات, الخ, ولعل من أهم العوامل التي اسهمت في هزيمة جيوش هتلر ولا سيما في معركة الصحراء الغربية كان عدم وجود النفط مما جعل دباباته لا قيمة لها بالمرة, فضلاً عن دعم الجهود الحربية للدولة, فأنَّ لهذه الموارد أهمية أُخرى تنبع من أستخدامها كأداة للثواب والعقاب في العلاقات الدولية, فهذه الحوافز قد تكون ذات طابع مادي مثل السلع والمنتجات التي تصنعها الدولة والتي تصبح غير ممكنة بدون وجود المواد الخام التي تصنع منها, والدول التي ليس لها إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية لأنماء قوتها الوطنية من الممكن أنَّ تحصل عليها من خلال التسلط على الموارد الطبيعية للدول الأُخرى وهو ما حدث مع الدول الاستعمارية في الماضي مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا التي قامت باستعمار المناطق الغنية بمواردها الطبيعية, أو السيطرة على هذه الموارد الطبيعية عن طريق الامتيازات وأحياناً تقوم الشركات بهذا الدور بدلاً من الحكومات ويتميز هذا الأسلوب عن سابقه كونه أقل استفزازاً للشعور الوطني في تلك المناطق, أو يمكن الحصول على الموارد الطبيعية من خلال الشراء وهذا يكون في وقت السلم فقط[52], لذلك فان أمتلاك الدولة لمواد أولية مهمة وقيمة يعطيها زخماً وافياً نحو توظيف أمثل لإمكانياتها نحو تحقيق اهدافها باستقلالية وتبوء مكانة مهمة على صعيد العلاقات الدولية.

4. التقنية: إنَّ التطور العلمي والتقني عنصر مهم في تحديد مستوى ومستقبل قوة الدولة الوطنية, وفي مجمل العلاقات الدولية, حيث اسهم التطور العلمي والتقني بشكل مباشر في استكشاف واستغلال الطبيعة مما نتج عن ذلك علاقات دولية[53], فالتسابق في التسلح ما بين الدول يعتمد على تقنية متقدمة, وفي الوقت الحاضر أصبحت التكنولوجيا تأثر في كل

شيء ولكن لها فاعلية أكثر في الصناعة والأتصالات والمجال العسكري[54], فالقنبلة النووية كانت فاتحة العصر, ثم تلته القنبلة الهيدروجينية والان نشهد القنبلة النيتروجينية التي تختلف عن بعضها من حيث سعة وأثر وقوة التدمير, ولم يقتصر التطور العلمي والتقني على القوة العسكرية واساليب الحرب فحسب, بل شمل أيضاً الدبلوماسية والدعاية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطرق غير مباشرة, إذ انتقلت المهمة في جوهرها من الدبلوماسيين إلى صناع القرار والمسؤولين عبر المحافل الدولية واللقاءات السياسية بين المسؤولين بأستمرار نتيجة التطور الحاصل في وسائل المواصلات والأتصالات, وهكذا فالتقنية تُؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم, ولا يمكن التنبؤ بالآفاق التي سيصلها تطور التقنية, إلا أنَّ الملامح العامة تشير إلى زيادة تمكن الفرد من السيطرة على البيئة الطبيعية وتقارب مختلف أجزاء العالم رغم المسافات, وتداخل المشاكل الدولية, وتحسس شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعية[55], ومن شأنَّها أنَّ تؤثر في السلوك الخارجي للدولة, فقد نجحت الستكسنت(Stuxnet) أحد امثلة اختراق الدولة معلوماتياً, في تعطيل وتأخير جهود الهند النووية, عبر بعض الحاسبات الى مستوى ينافس تأثيرات أي ضربة عسكرية محدودة, وهجوم البوتينت(Botent) من روسيا الاتحادية على أستونيا في 2007م شلَّ الأتصالات أياماً[56], فالتقينة في عالمنا المعاصر أصبحت مُؤشراً مهماً في تفعيل كل مكامن القوة الأُخرى وتحويلها الى قدرات مؤثرة.

5. العامل العسكري: وهو أحد المُؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم, وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقة للدولة في زمن الحرب, أنَّ القوة العسكرية لبلد ما, كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة, تتخذ بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات[57], أنَّ طبيعة الدور الذي تقوم به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتبة على أي فعل تقوم به جعلها أكبر واضخم وسائل القوة بالنسبة للدولة, ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يُؤدي إلى الفقر, بينما يعني فشل القوة العسكرية لها الموت, وتشمل القوة العسكرية بصفة رئيسة القوات البرية والجوية والبحرية وتسليحها التقليدي وغير التقليدي, وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها, والقيادة العسكرية, فضلاً عن العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأُخرى, كذلك التصنيع العسكري الداعم لأُسس اقتصادها ودفاعها على مستويات أُخرى[58], فالدول تسعى إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية

بإظهار مكانتها العسكرية[59], وعلى الرغم من انخفاض معدل الحروب بين الدول في القرن الماضي, فأنَّ القوة العسكرية لا تزال العنصر المحدد لمجرى السياسة بين الدول[60], فعلى سبيل المثال, تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد نهاية الحرب الباردة, وذلك يعود بالدرجة الأولى لتفردها في القدرة على نشر قواتها العسكرية في العالم في وقت واحد, ووصل انفاقها العسكري عام 2003م(417) مليون دولار أي(47%) من مجموع انفاق العسكري لدول العالم, وانفقت عام 2008م(41%) من ميزانيتها الوطنية على الدفاع, فالمكانة والتأثير تأتي تقليدياً مع الهيمنة العسكرية[61], إلا أنَّها ليست الاداة الوحيدة, فلم تعد القوة المطلقة للدولة, فهناك الاداة الاقتصادية وكذلك التكنولوجية وغيرها من الأدوات, وهي من الممكن أنَّ تكون عامل قسر أو جذب في آن واحد[62], إذاً دائماً تكون الدولة الأقوى عسكرياً هي الأقدر على إدارة دفة العلاقات الدولية.

6. السكان: يعد عامل السكان من المكونات الرئيسة لتطوير القوة الوطنية من الناحيتين النوعية والكمية, حيث أنَّ هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان, وقوة الدول, إذ أنَّ الدولة القوية في المجالات السياسية, لها حجم مناسب من السكان, شريطة أنَّ يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي, أنَّ هذا الترابط بين حجم السكان وقوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي(سابقا) وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان[63], يقول(ميكافييلي) في كتابه الامير: "ان الامير الذي يعيش في مدينة قوية ويحبه شعبه لا يمكن أنَّ يهاجم, ولو هوجم فأنَّ من يهاجمه سيضطر إلى الأنسحاب, وهو يجر اذيال الخيبة والعار"[64], وعليه فأنَّه مما لا شك في أنَّ العامل السكاني, من العوامل المهمة التي تُؤثر تأثيراً كبيراً بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة على قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ومن ثم تُؤثر على ميزان القوى الدولي[65], ورغم ذلك فان لحجم السكان مُؤشر لكنه غير حاسم في مسألة القوة في العلاقات الدولية بمعزل عن بقية العوامل.

ب- أما العوامل الثانوية فهي:

1. الأوضاع السياسية: ويمكن تصنيفها في خمسة عناصر حول: الشرعية الحكومية, والكفاية الإدارية, والتكامل الاجتماعي, والمشاركة الشعبية, والمؤسسة السياسية[66], فضلاً عن ذلك فأنَّ هذا العامل من عوامل قوة الدولة يحظى بقدر وافر من الاهتمام في تحليلات معظم اساتذة العلاقات الدولية, فهو يشمل عنصر الأستقرار

السياسي وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية والقيادة التي يتكون منها النظام السياسي في الدولة, فهذا الأستقرار بلا شك عنصر ايجابي من عناصر القوة الوطنية, في حين كثرة التغييرات والتقلبات السياسية, من شأنَّها تؤدي لإرباك الأجهزة السياسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسيء إلى الكيفية التي تعمل بها وتحرمها من الأستقرار الذي يستلزمه التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية, فضلاً عن أنَّ عدم الأستقرار السياسي يُسيء إلى ثقة الدول الأُخرى في الدولة التي تعاني من تلك الظاهرة ويدفعها للإحجام عن الدخول معها في اتفاقيات تخص مصالحها المشتركة, من جانب آخر الوحدة الوطنية ومدى التجانس في أتجاهات الرأي العام له أهمية كبرى في قوة الدولة لأنَّه كلما زادت الانقسامات السياسية والحزبية والايدولوجية أدى إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية ومن ثم اضعافها في مواجهة الدول الخارجية, كما هو حال فرنسا قبل(ديغول) وبعده, فالأستقرار السياسي الذي اهتمت به فرنسا إبان حكم(ديغول) أدى إلى الارتفاع بمكانتها الدولية وعلى نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم, أما الروح المعنوية التي تعد من العناصر الحيوية التي ترتكز عليها قوة الدولة والتي تنصرف أساساً إلى الولاء من حيث الوطنية والتعلق بالأرض لدى القوات المسلحة أو السكان المدنيين, وغيرها من الاعتبارات التي تدفع الافراد إلى وضع الصالح العام للدولة ورفاهيتها فوق الصالح الخاص, هذا الاستعداد للفداء والتضحية يترك أثراً كبيراً في قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأُخرى[67], إذ أنَّ أستقرار الدولة السياسي يُؤدي الى نوع من التقدم الاقتصادي والعسكري, ذلك أنَّ أساس التغيير هو النظام السياسي, فالتغيير في الأنظمة الأجتماعية نتيجة حتمية لتطور النظام السياسي.

2. العوامل المعنوية وتشمل[68]:

أ- الإرادة القومية: وهي تعني مجموعة العوامل التي تُشكل في مجموعها إرادة الدولة, والأساس الذي تستند عليه عند اتخاذها للقرار القومي, وتتضمن: القيادة القومية وتشمل درجة المساندة الشعبية ومدى أستقرار وضع القائد السياسي, مستوى التكامل القومي ويشمل التكامل الإقليمي والتكامل الثقافي من دين ولغة واثنية, إرتباط الإستراتيجية بالمصالح القومية[*], أي الانعكاس الحقيقي لجهود التنمية على غالبية الشعب ويشمل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب كنصيب المواطن ومتوسط

عمره ودرجة التبعية من خلال معرفة نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والاكتفاء الذاتي, ولبعضها مُؤشرات يصل مجموعها إلى أحد عشر عنصراً ومُؤشراً.

ب- الأهداف الإستراتيجية: وتشمل تصور الدور الذي تطرحه القيادة لنفسها ولشعبها, وسياسة خارجية نشطة.

ج- القدرة الدبلوماسية: وتُقاس عن طريق حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة(الدولة المعتمد لديها), وحجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأُخرى(التمثيل الخارجي), مما يعطي للدولة الفرصة لشرح وجهة نظرها للدول الأُخرى وسرعة الأتصال بها, ومن ثم تحقيق المصالح الخاصة بها أو تلافي خطأ يمكن أنَّ تقع به.

في حين يذهب بعض الباحثون إلى أنَّ تحديد مكانة الدولة في هيكلية النظام العالمي, لا يأتي نتيجة لحسابات رياضية لمكونات قوة وحدات النظام فحسب, ولكنها تحققت بأتفاق مشترك غالباً ما كان يحدث من خلال انعقاد مؤتمرات دولية تتوج بأبرام معاهدات سلام تنظم توزيع النفوذ بين الدول مثل معاهدة وستفاليا 1648م[*](69).

يتضح مما سبق, ان مقومات مكانة الدولة تتنوع ما بين مقومات ثابتة نسبياً كما هو الحال بالنسبة للعامل الجغرافي والعامل الاقتصادي والعامل العسكري وغيرها, وهناك مقومات متغيرة, كما هو الحال بالنسبة للعوامل السياسية والارادة القومية وغيرهما, الا ان جميع هذه المقومات تكمل احداها الاخرى في تحقيق مكانة الدولة على المستوى الاقليمي والدولي, ولكن لا بد ان ياخذ بنظر الاعتبار ان هذه المقومات تكون غير قادرة على تحقيق الفوائد المرجوة منها ما لم تكون الدولة قادرة على ترجمتها وتوظيفها بالشكل الصحيح على ارض الواقع من خلال الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة, فضلا عن وجود عنصر القيادة المهم في ادارة جميع هذه المحاور والقدرة على التعامل معها وربطها مع بعضها البعض بالشكل الذي يساعد الدولة على تحقيق اهدافها ومصالحها وبناء مكانة متميزة في هيكل النظام الدولي.

المطلب الثالث: سياسات تنفيذ المكانة

إنَّ تحقيق المكانة الدولية لطرف دولي ما يتطلب اتباع سياسات معينة من أجل الوصول إلى تحقيق المكانة المرغوبة, فضلاً عن وجود مقومات تتمتع بها الدولة لترجمتها إلى مكانة خاصة بها في هيكل النظام الدولي عن طريق السياسات السالفة الذكر.

إنَّ قوة تأثير الدولة على الدول الأُخرى والبيئة المحيطة بها, أصبح يعتمد بشكل متزايد على الوسائل الاقتصادية والثقافية والاخلاقية, أكثر من الوسائل العسكرية ودون الاستغناء عنها[70], ومن ثم فأنَّ تنفيذ سياسات المكانة يعتمد على نوعين رئيسين من السياسات هما السياسات الدبلوماسية وعروض القوة العسكرية(Show of Military)[71], وكالآتي:

1. السياسات الدبلوماسية: أنَّ القدرة الدبلوماسية لا تتوافر إلا لدول مستقرة سياسياً, لأنَّ أستقرارها ينعكس على حسن تنظيم وثبات أجهزتها الدبلوماسية التي تضم ملاكات مختارة ومدربة ومحترفة فضلاً عن أمتلاكها لمعاهد دبلوماسية كفؤة وقادرة على تخريج فئات من الدبلوماسيين المتعلمين والمثقفين بثقافة عالية وتأهيل علمي في اقسام وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات في الخارج ولدى المنظمات الدولية التي تتمتع الدول بعضويتها, أنَّ الدولة ذات المقدرة الاقتصادية والبشرية المدربة والعسكرية المتقدمة هي الدولة ذات الإمكانيات أو المقدرة الدبلوماسية الواسعة, إذاً فأنَّ توافر أية دولة على جهاز دبلوماسي كفؤ وملاك مؤهل يجعل منها قوة دبلوماسية ذات شأنَّ كبير بين الدول, وذلك للتعبير عن قوتها ومقدرتها[72], وتعد تقديم الإعانات والمساعدات التنموية في إطار المساعدات الخارجية, تسعى الدول من خلالها لنيل المكانة على أساس إلتزامها بالسلام والمساهمة في الخير العام للبشرية[73], أنَّ قدرة الدولة على الدخول في لعبة العلاقات الدولية تتمثل في مدى قدرتها على إقناع الدول الأُخرى واستمالتها لتنفيذ ما تريده بدلاً من تهديدها واخضاعها بالوسائل العسكرية والاقتصادية, وهذا الأسلوب يعرف بأسم(القوة الناعمة Soft Power)[*], وذلك بالقدرة على القيام بدور مؤثر في الشؤون الدولية من خلال إستراتيجيات تخص التعاون تضم أهدافاً سياسية وقيماً ثقافية ومبادئ اقتصادية واجتماعية[74].
2. السياسات العسكرية: هي التي تشكل قدرة الدولة على خوض الحرب, فتشمل التقنية العسكرية والتسليح والقوة البشرية والكفاءات القتالية, كما تشمل أيضاً درجة التطور العلمي, والتكنولوجي في النواحي العسكرية[75], يُعرف هذا الأسلوب بأسم(القوة الصلبة Hard Power), وذلك بالقدرة على التأثير في الممارسات الدولية من خلال التهديد بأستخدام القوة العسكرية أو ممارسة الضغوط الاقتصادية[76], فقد كان الأستعراض العسكري بجميع اشكاله, فضلاً عن الحرب,

وسيلة لنيل المكانة والاعتراف ببلد ما كقوة عظمى, ففي دراسة لـ(ريتشارد نيد ليبو), فيما يخص(107) من الحروب, وجد أنَّ(62) من هذه الحروب دوافعها كانت المكانة أي(58%) من المجموع, ولعل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م, كان هدفه أستعراض القوة العسكرية والإرادة السياسية الأمريكية, وبعث رسالة مفادها أنَّ القوة والعزم إلى مجموعة متنوعة من المتلقين في الشرق الأوسط, وبوصفه انذاراً موجهاً لدول معادية لها مثل إيران وسوريا, وما يدل عليه الغزو من سهولة إسقاط الأنظمة وإقامة حكومات صديقة[77].

ويقول(مورجنثاوMorgenthau) أنَّ سياسات المكانة تحقق تفوقها الحقيقي, عندما تنجح في أنَّ تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنَّها قوية وبالصورة التي تساعدها على تجنب أستخدام العنف في تحقيق أهدافها, وهناك شرطان يساعدان على أحراز هذا التفوق: أولها, بمحاولة ترسيخ مفهوم القوة التي لا يمكن تحديها, وثانيهما ابداء عدم الأكتراث بالمخاطر التي يجلبها أستخدام القوة على الدولة التي تأخذ بهذا النوع من السياسات[78].

من ناحية أُخرى, فأنَّ الدول قد لا تستطيع أنَّ تُترجم مقدراتها إلى نفوذ, حتى لو رغبت في ممارسة القوة, ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة لعل أبرزها[79]:

أولاً: إنَّ القوة هي علاقة إدراكية أساساً, فقد تملك الدول قدرات هائلة تمكنها من فرض سيطرتها في معظم المواقف, ولكن لكي تنتج هذه القدرات أو المقومات تأثيرها على الدول الأُخرى فأنَّ ذلك يستلزم فهم تلك الدول أنَّ الدولة تمتلك هذه الموارد وانها ترغب في استعمالها أيضا.

ثانياً: إنَّ القوة في الأساس علاقة نسبية ومتبادلة, فقد تستطيع الدولة أنَّ تستعمل القوة أتجاه دولة معينة ولا تستطيع أنَّ تستعملها أتجاه دولة أُخرى.

ثالثاً: القوة تخص قضية معينة, فقد تستطيع دولة ما أنَّ تمارس النفوذ على دولة أُخرى في قضية معينة, ولكنها لا تستطيع أنَّ تمارس نفوذاً مماثلاً فيما يخص بقضية أُخرى نظراً إلى أختلاف مصادر النفوذ فيما يخص بالقضيتين, فقد تستطيع دولة أنَّ تمارس نفوذها على دولة أُخرى لأنَّ الأخيرة تعتقد أنَّ مطالب الدولة الممارسة للنفوذ مشروعة, ومن أمثلة ذلك ممارسة الدولة قائدة الحلف النفوذ في باقي الدول الأعضاء فيه.

رابعاً: تتأثر القوة التي تمارسها دولة ما بتوقعات الدول الأُخرى من تلك الدولة, فالاتحاد السوفيتي(سابقاً) قد يستفيد من توقع الدول الأُخرى أنَّه يتبع سياسة متشددة, ومن ثم, فأنَّه حين يقدم تنازلات سياسية توفيقة, فأنَّ الدول الأُخرى تثمن هذه السياسة أكثر من تثمينها للسياسة التوفيقية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية, لأنَّها تتوقع اتباع الولايات المتحدة الأمريكية تلك السياسة بدايةً, فالدول الأُخرى تتوقع أنَّ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات, ومن ثم, فأنَّها تأخذ مثل تلك التنازلات آخذاً مسلماً به.

خامساً: إنَّ ميل صناع القرار والباحثين إلى اعطاء الدول العدوانية وزناً من القوة اثقل مما يعطونه للدول التي تمتلك القوة الحقيقة, يُؤدي إلى حدوث فجوة بين مقدرات القوة الوطنية من ناحية وبين النفوذ من ناحية أُخرى, فصانعو القرار والباحثون كانوا ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي(سابقاً) والصين الشعبية-خلال سنوات الخمسينيات وأوائل الستينيات التي اتبعا فيها سياسة متشددة- وكأنَّها يمتلكان قوة تفوق ما كانا يمتلكانه حقاً من المقدرات الفعلية.

إنَّ القوة النسبية بين الدول في النظام الدولي ومعالجتها, من وجهة نظر المدرسة الواقعية الجديدة, ينظر إليها ويتعامل معها كما هو الحال مع المال, الامر الذي يُؤدي إلى مفهوم التوازن, فعلى سبيل المثال, لو أنَّ الدولة(أ) ترى أنَّ الدولة(ب) أكثر منها قوة, فمن المرجح أنَّ تنحاز الدولة(أ) إلى الدولة(ج) من أجل موازنة الدولة(ب) والاستفادة منها[80].

أما المدرسة الليبرالية, التي هي امتداد للمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية, فتسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين بشكل غير مباشر من خلال محاولة تعزيز التعاون بين الدول على الاهتمامات المشتركة، وعلى النقيض من الترتيبات الأمنية التقليدية القائمة على المخاوف المشتركة التي يروج لها الواقعية/الواقعة الجديدة(على سبيل المثال في الحفاظ على توازن القوى(*))[81].

وبموجب ما هو متاح للدولة من موارد وقدرات, وفي ظل ما تفرضه عليها ظروفها ومصالحها, فضلاً عن ما تتمتع به من ادوات ووسائل, فالدولة تكون أمام عدة توجهات يمكنها أنَّ تختار منها ما يلائمها, وهذه التوجهات هي[82]:

1. التوجه نحو العزلة الخارجية(Isolationism): أي التوجه القائم على اتباع نهج انعزالي في علاقة الدولة بغيرها من الدول. كما هو

حال الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1823م, على أثر مبدأ جيمس مونرو.

2. التوجه غير المنحاز في السياسة الخارجية(Non-alignment) : أي التوجه القائم على تجنب التورط في صراعات القوى المتورطة فيها على الساحة الدولية, على نحو ما كان يحدث إبان الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.
3. التوجه نحو التحالف الخارجي(Alliance): أي التوجه القائم على انحياز الدولة في علاقاتها الخارجية إلى جانب حلف دولي معين أو تكتل معين لاعتبارات وحسابات تقدرها بها لنفسها وتجعلها تقبل بما قد يترتب على انضمامها إليه من مخاطر وتبعات, في مقابل ما سوف يؤول إليها من مزايا وإيجابيات.

نستشف مما سبق, أنَّ سياسات المكانة تشمل أداتين رئيستين يمكن تلخيصهما بالقوة الناعمة والقوة الصلبة, المرتبطة بالقدرة على أستخدام هذه السياسات والظروف المحيطة بها عن طريق ترجمة قدرات الدولة الداخلية والخارجية إلى دور ونفوذ في السلم والأمن الدوليين لتحقق لها مكانتها المرغوبة في هيكل النظام العالمي.

الخاتمة

يتضح مما سبق, ان مكانة الدولة في النظام الدولي ترتبط بشكل وثيق بمفهوم القوة في العلاقات الدولية, بل يمكن القول ان لك منهما يعكس الاخر, فلا يمكن ان تحقيق الدولة مكانة متميزة لها في النظام الدولي ما لم تكون مستندة على قوة تترجمها على ارض الواقع بالسعي لتحقيق اهدافها ومصالحها بالمدى الذي تسمح به قوتها وما تملكه من موارد داخلية وخارجية لتؤدي الغرض المطلوب في بناء المكانة التي تسعى اليها في هيكل هرم القوة الدولي, لذلك نجد أنَّ مقومات المكانة الدولية تتضمن عدة عوامل داخلية وخارجية, منها ما هو ثابت نسبياً ومنها ما هو متغير, وأنَّ استثمار هذه العوامل والمقومات من قبل الدولة بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها وأهدافها, ومع طبيعة بيئتها الداخلية وطبيعة البيئة المحيطة بها على المستويين الإقليمي والدولي, يدفعها إلى تبني خيار معين من بين عدة خيارات, والتي من بينها التوجه نحو التعاون مع أطراف أُخرى تكمل المقومات التي تعاني من نقص فيها لأجل استكمال تحقيق مصالها وأهدافها بالشكل الذي يتيح لها بناء مكانة دولية متميزة في سلم الهرم الدولي, الامر الذي قد يُؤدي إلى تصادم مصالحها وأهدافها مع أطراف آخرين في البيئة الخارجية دون تحقيق التعاون معها, لذلك لا بد

من معالجة مثل هذه الاشكاليات بتوازن القوى والمصالح بين الأطراف المتقاطعة وضرورة الحافظ على السلم والأمن الدوليين بالشكل الذي يخدم مصالح كل دولة بأكبر قدر ممكن في سعيها لتحقيق مكانتها الدولية.

---

(1) جماعة من كبار اللغويين العرب, المعجم العربي الأساسي, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, لاروس, تونس, 1989م, ص114.

(2) الدكتور السيد حنفي عوض, علم الاجتماع السياسي: تحليل اجتماعي جديد للنظريات وسياسة الحكم المعاصر, المكتب الجامعي الحديث, جمهورية مصر العربية, 2010م, ص149.

(*) للمقارنة بين النظام و المجتمع في العلاقات الدولية, ينظر: للمزيد من المعلومات ينظر: هيدلي بول, المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية, ترجمة: مركز الخليج للأبحاث, مركز الخليج للأبحاث, دبي, الإمارات العربية المتحدة, 2006م, ص10-13. وأيضاً: مارك أمستيوز, قواعد اللعبة, ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق, دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ش.م.م, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2010م, ص36-40.

(3) روبرت د.كانتور, السياسة الدولية المعاصرة, ترجمة وتقديم: د. أحمد طاهر, مركز الكتب الاردني, عمان, الاردن, 1989م, ص74.

(4) هارولد ج.لاسكي, الدولة نظرياً وعلمياً, الهيئة العامة لقصور الثقافة, ط2, شركة الامل للطباعة والنشر, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2012م, ص271.

(*) يمكن تعريف النظام الدولي بأنَّه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر, فضلاً عن, أنَّ أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأُخرى. للمزيد من المعلومات ينظر: عدنان محمد هياجنة, "دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي", ط1, دراسات إستراتيجية, العدد(29), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ابوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة, 1999م, ص33-34. وأيضاً: الدكتور إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع, ط1, المكتبة الاكاديمية شركة مساهمة مصرية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2011م, ص23.

(**) النسق الدولي هو مجموعة من علاقات قوى في حالة إتزان. للمزيد من المعلومات ينظر: الدكتور هشام محمود الأقداحي, العلاقات الإستراتيجية الدولية, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية, 2014م, ص45-46.

(5) الدكتور محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مؤسسة الرضا للطباعة, جمهورية مصر العربية, 1989م, ص329.

(6) روبرت غيلبن, الحرب والتغيير في السياسة العالمية, ترجمة: عمر سعيد الايوبي, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, 2009م, ص50-51.

(7) روبرت د.كانتور, مصدر سبق ذكره, ص74-75.

(8) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص136.

(9) روبرت غيلبن, مصدر سبق ذكره, ص51-52.

(10) Peter Sutch and Juanita Elias, International relations: the basics, Routledge, London-New York, 2007, P.163.

(11) كارل م.دويتش, تحليل العلاقات الدولية, ترجمة محمود نافع, مكتبة الانجلو-المصرية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 1982م, ص58.

(12) روبرت غيلبن, مصدر سبق ذكره, ص53-54.

(13) الدكتور محمد طه بدوي, مدخل إلى علم العلاقات الدولية, دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت, لبنان, 1973, ص53.

(14) روبرت د.كانتور, مصدر سبق ذكره, ص71.

(15) Edwin van de Haar, Classical Liberalism and International Relations Theory, Palgrave Macmillan, New York, U.S.A, 2009, P.43.

(16) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, ط1, المكتبة الاكاديمية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2013م, ص349.

(17) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية ومقارنة, ط1, جامعة الكويت, الكويت, 1982م, ص67.

(18) Peter J.Anderson, Op. Cit., P.12.

(19) جوزف إس.ناي واخرون, "مستقبل القوة الأمريكية", سلسلة دراسات عالمية, العدد(105), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ابوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة, 2012م, ص7.

(20) د. عبدالعزيز السعيد ود. شارلز ليرتشي الابن ود. شارلز ليرتشي الثالث, النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي, ترجمة: نافع ايوب لبس, منشورات اتحاد الكتاب العرب, دمشق, سوريا, 1999م, ص143-144.

(21) الدكتور عماد محمد علي, جدلية العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2013م, ص146.

(22) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص35.

(23) جوزيف فرانكل, العلاقات الدولية, ترجمة: غازي عبدالرحمن القصيبي, ط2, مطبوعات تهامة, جدة, المملكة العربية السعودية, 1984م, ص97.

(24) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص91.

(25) الدكتور لويد جنسن, مصدر سبق ذكره, ص237-238.

(26) ف.ي.كرلوف, إمبراطورية كل الأرض, ترجمة: منتجب يونس, منشورات دار علاء الدين, دمشق, سوريا, 2006م, ص214.

(27) الدكتور كاظم هاشم نعمة, العلاقات الدولية, شركة اياد للطباعة الفنية, بغداد, العراق, 1987م, ص163.

(28) هاري آر. يارغر, الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإسترايجية في القرن الحادي والعشرين, ترجمة: راجح محرز علي, ط1, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة, 2011م, ص103.

(29) جمال علي زهران, "توازن القوى العربي-الإسرائيلي في حربي 1967, 1973م", مجلة السياسة الدولية, العدد(98), مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 1989م, ص235-236.

(30) الدكتور محمد حافظ غانم, العلاقات الدولية العربية, مطبعة النهضة الجديدة, القاهرة, 1967م, ص26.

(31) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, مصدر سبق ذكره, ص77.

(32) جوزيف فرانكل, مصدر سبق ذكره, ص102.

(33) الدكتور لويد جنسن, مصدر سبق ذكره, ص244. وأيضاً: د. حسن نافعة ود. جلال معوض ود. حمدي عبدالرحمن, مقدمة في علم السياسة: الدولة والعلاقات الدولية, الجزء الثاني, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2002م, ص230-233.

(34) الدكتور سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, مكتبة السنهوري, بغداد, العراق, تاريخ النشر: بلا, ص202. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي, مصدر سبق ذكره, ص103-132.

ايضا: الدكتور عبدالقادر محمد فهمي, المدخل إلى دراسة الإستراتيجية, ط1, دار الرقيم للنشر والتوزيع, بغداد, العراق, 2005م, ص58-81.

(35) الدكتور أحمد نوري النعيمي, عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً, ط1, دار زهران للنشر, عمان, الاردن, 2013م, ص304.

(36) الدكتور الحسان بو قنطار, العلاقات الدولية, ط2, دار توبقال للنشر, الدار البيضاء, المغرب,1990م, ص53.

(37) عبدالسلام جمعة زاقود, العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد, ط1, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2013م, ص184.

(38) الدكتور محمد علي العويني, العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية, التطبيق, الأستخدامات الاعلامية, ط1, مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 1982م, ص68-69.

(39) بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل, مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية, ترجمة: فايز كم نقش, منشورات عويدات, بيروت, لبنان, 1967م, ص28.

(40) الدكتور كاظم هاشم نعمة, مصدر سبق ذكره, ص122-123. وأيضاً: الدكتور محمد علي القوزي, العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر, ط1, دار النهضة العربية, بيروت, لبنان, 2002م, ص28-30. وأيضاً: بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل, مصدر سبق ذكره, ص28-48.

(41) إينيس ل.كلود(الابن), النظام الدولي والسلام العالمي, ترجمة: الدكتور عبدالله العريان, دار النهضة العربية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 1964م, ص167.

(42) جوزيف فرانكل, مصدر سبق ذكره, ص103.

(43) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, مصدر سبق ذكره, ص77.

(44) هاري آر. يارغر, مصدر سبق ذكره, ص103.

(45) مايكل كلير, الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية, ترجمة: عدنان حسن, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, 2002م, ص13.

(46) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص138.

(47) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, مصدر سبق ذكره, ص80.

(48) الدكتور خليل حسن, النظام الدولي: المفاهيم والأُسس..الثوابت والمتغيرات, ط1, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, لبنان, 2013م, ص62-63.وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي, مصدر سبق ذكره, ص155-185.

(49) ليزلي جيلب, قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي أنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية, ترجمة: كمال السيد, مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2011م, ص38.

(50) Joseph S. Nye, Jr., The Future of Power, PublicAffairs, The United States of America, 2011, P.52.

(51) الدكتور كاظم هاشم نعمة, مصدر سبق ذكره, ص125. وأيضاً: بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل, مصدر سبق ذكره, ص16-28.

(52) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات, ط5, منشورات ذات السلاسل, الكويت, 1987م, ص 178-180.

(53) عبدالسلام جمعة زاقود, مصدر سبق ذكره, ص193. وأيضاً: د. حسن نافعة ود. جلال معوض ود. حمدي عبدالرحمن, مصدر سبق ذكره, ص242-251.
(54) الدكتور صلاح الدين عبدالرحمن الدومة, المدخل إلى علم العلاقات الدولية, ط2, الدار السودانية للكتب, الخرطوم, 2006م, ص39.
(55) الدكتور كاظم هاشم نعمة, مصدر سبق ذكره, ص143-146.
(56) هنري كيسنجر, النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ, ترجمة: د. فاضل جتكر, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, 2015م, ص336.
(57) أحمد داود أوغلو, العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية, ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل, ط2, الدار العربي للعلوم ناشرون ش.م.ل, بيروت, لبنان, 2011م, ص48.
(58) الدكتور خليل حسن, قضايا دولية معاصرة, ط1, دار المنهل اللبناني, بيروت, لبنان, 2007م, ص 160. وأيضاً: الدكتور صلاح الدين عبدالرحمن الدومة, مصدر سبق ذكره, ص42-43.
(59) الدكتور كاظم هاشم نعمة, مصدر سبق ذكره, ص148.
(60) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص138.
(61) Richard Ned Lebow, A Cultural Theory of International Relations, Cambridge University Press, New York, U.S.A, 2008, P.499.
(62) Joseph S. Nye, Jr., Op. Cit., P.32.
(63) الدكتور أحمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص377.
(64) ميكافيللي, الامير, ترجمة: اكرم مؤمن, مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2004م, ص61. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي, مصدر سبق ذكره, ص133-153.
(65) عبدالسلام جمعة زاقود, مصدر سبق ذكره, ص185. وأيضاً: د. حسن نافعة ود. جلال معوض ود. حمدي عبدالرحمن, مصدر سبق ذكره, ص234-241.
(66) الدكتور السيد عليوة, إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 1988م, ص349.
(67) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات, مصدر سبق ذكره, ص186-191. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي, مصدر سبق ذكره, ص181-201
(68) جمال علي زهران, مصدر سبق ذكره, ص236-237.
(*) إنَّ الوطن يختلف عن الموطن, فالأول هو ما يسمى بالأقليم وهو البقعة الأرضية التي نشأ عليها الفرد, أما الثاني فهو المكان الذي يقيم فيه الفرد بصفة دائمة, فالقومية هي رابطة ولاء وأنتماء الأفراد والوطنية هي رابط ولاء وأنتماء المكان. للمزيد من المعلومات ينظر: عبدالحميد دغبار, تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في اطار ميثاق جامعة الدول العربية, ط2, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2007م, ص25.
(*) النظام الوستفالي نسبة إلى "سلام وستفاليا Peace of Westphalia" 1648م, الذي كان ينظم السياسة العالمية ويحوي بياناً رسمياً مبكراً عن المبادئ الأساسية التي اصبحت تهيمن على الشؤون العالمية خلال القرون الثلاثة اللاحقة. للمزيد من المعلومات ينظر: ستيف سميث وجون بيليس, الجزء الأول من مقدمة عولمة السياسة, في كتاب, جون بيليس وستيف سميث, عولمة السياسة العالمية, ترجمة: مركز الخليج للأبحاث, ط1, مركز الخليج للأبحاث,

دبي, الإمارات العربية المتحدة, 2004م, ص40-43. وأيضاً: مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص51-60.

(69) جمال سند السويدي, آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد, ط1, ابوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة, 2014م, ص196.

(70) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص75.

(71) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, مصدر سبق ذكره, ص349.

(72) الدكتور محمود خلف, مدخل إلى علم العلاقات الدولية, ط1, المركز الثقافي العربي, الدار البيضاء, المملكة المغربية, 1987م, ص125.

(73) ريتشارد نيد ليبو, لماذا تتحارب الامم؟: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل, ترجمة: د. ايهاب عبدالرحيم علي, عالم المعرفة, الكويت, 2013م, ص207.

(*) أول من أستخدم مصطلح(القوة الناعمة) أستاذ العلاقات الدولية(جوزيف سي ناي) في كتابه الصادر عام 2004م بعنوان(القوة الناعمة), ويعرفها بأنَّها "القوة التي تقوم على أستمالة الناس بدلاً من اكراههم" أي أنَّها "القدرة على تشكيل تفضيلات الاخرين" وعندئذ "تكون المصداقية والمشروعية هما كل ما يخص القوة الناعمة". ومع تطور فكر(ناي) أضاف الاقتصاد إلى جعبة القوة الناعمة بشقيه المكأفاة والقسر, ثم أضاف القوة العسكرية للقوة الناعمة ببراعة أستخدامها وكفاءتها أحياناً تؤدي لخلق القوة الناعمة, مستشهداً بقول(أسامة بن لادن): "إنَّ الناس ينجذبون إلى حصان قوي بأكثر مما ينجذبون إلى حصان ضعيف". للمزيد من المعلومات: ليزلي جيلب, مصدر سبق ذكره, ص68.

(74) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص75.

(75) الدكتور محمد السعيد ادريس, تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة, جمهورية مصر العربية, 2001م, ص63.

(76) مارك أمستيوز, مصدر سبق ذكره, ص75.

(77) ريتشارد نيد ليبو, مصدر سبق ذكره, ص194-203.

(78) الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, مصدر سبق ذكره, ص349-350.

(79) الدكتور لويد جنسن, تفسير السياسة الخارجية, ترجمة: الدكتور محمد بن أحمد مفتي والدكتور محمد السيد سليم, ط1,عمادة شؤون المكتبات-جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية,1989م, ص238-240.

(80) Seán Molloy, The hidden history of realism: a genealogy of power politics, Palgrave Macmillan, New York-England, 2006, P.147.

(*) توازن القوى هو قانون تاريخي سواء تعلق الامر بالتوازن الدولي أم الإقليمي, فمنذ القدم عرف الاثنان, غير أنَّ ثورة المواصلات والاتصالات, وامتداد العلاقات الدولية بشكل افقي, وسع بالضرورة اطار التوازنات. للمزيد من المعلومات ينظر: الدكتور إبراهيم أبو خزام, الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلم, ط2, دار الكتاب الجديد المتحدة, بيروت, لبنان, 2009م, ص211. وأيضاً: هانز.جي.مورجنثاو, السياسة بين الامم: الصراع من أجل السلطان والسلام, تعريب: خيري حماد, الجزء الأول, الدار القومية للطباعة والنشر, تاريخ النشر: (بلا), ص271-278.

(81) Robert M. A. Crawford, Idealism and realism in international relations, Routledge, London-New York, 2000, P.96.

[082] الدكتور إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية, مصدر سبق ذكره, ص85.